

تقنين التعددية الزوجية في مصر يساعد على الاستقرار الأسري

توقيع عقوبات على الزوج الذي يخفي زواجه الثاني انتصار للزوجة المخدوعة

أثار قانون تجريم التعددية الزوجية، الذي يشترط موافقة الزوجة الأولى على الزواج بثنائية، جدلا واسعا في الشارع المصري كما أحدث حالة من الانقسام داخل الأسر، خاصة وأن القانون فرض عقوبات زجرية على الزوج الذي يخفي زواجه بثنائية تتراوح بين السجن والغرامة المالية. كما يتيح القانون للزوجة، سواء الأولى أو الثانية، حق طلب الطلاق للضرر، لكن رغم أهميته، يبقى غياب الشجاعة عن الكثير من النساء في مواجهة عائلاتهن بطلب الطلاق، عائقا يحول دون تفعيل هذا الحق.

وأحدث القانون حالة من الجدل والانقسام داخل الأسرة الواحدة، فأغلب الرجال يتعاملون مع شرط موافقة الزوجة الأولى قبل الارتباط بثنائية على أنه نوع من الإهانة والانتقاص من رجولتهم، وأن الحرية الدينية الممنوحة لهم صارت تحت رحمة النساء، وهذا مرفوض في مجتمع شرقي يفترض أن تكون فيه الكلمة العليا والقرار الأول للرجل وليس للمرأة.

وترى منظمات نسائية أن القانون ينتصر لكرامة المرأة ويكرس وضعيتها التي تستحقها كونها صاحبة الحق في تقرير مصيرها، ولها حق أصيل في اختيار الطريقة الزوجية التي تناسبها وتحترم آدميتها، حتى لا تعيش حياتها وهي مخدوعة ويتم إجبارها على الاستمرار في علاقة قد ترفضها إذا علمت بحقيقة أن زوجها ارتبط بأخرى دون علمها.

وبالرغم من إقرار قانون الأحوال الشخصية بحق المرأة في المطالبة بالطلاق للضرر، إذا اكتشفت زواج شريك حياتها من أخرى، لكن هناك معوقات كثيرة تحول دون تفعيل هذا الحق، أبرزها غياب شجاعة الكثير من النساء في مواجهة عائلاتهن بطلب الطلاق والخوف من الوصمة التي تطال المطلقة في محيطها مهما كانت مبرراتها.

قالت أية محمد، وهي زوجة في العقد الثالث من عمرها، إن لها صديقة علمت صدفه بان زوجها ارتبط بأخرى رسميا دون إبلاغها، وعندما طلبت الطلاق هددتها أسرتها بمقاطعتها وجرمانها من ميراثها وأبنائها وإبلاغها بأنها لن تكون لها عائلة، بدعوى أن طلاقها يعني خراب بيتها، ومن حق زوجها الزواج بباربعة حسب أحكام الشرع.

تعيش الزوجة في محافظة البحيرة شمال القاهرة، أي داخل بيئة يغلب عليها الطابع الريفي، وتحتمل للعادات والتقاليد والأعراف المجتمعية والطقوس الدينية.

وأضافت أية لـ"العرب"، إن المرأة التي يتزوج عليها زوجها، تعيش مأساة حقيقية، فهي في نظر زوجها مجرد وعاء جنسي أو خادمة له ولأولاده، وفي نظر عائلتها مخطئة لأنها قصرت في حقه لذلك تزوج عليها.

ويبدو أن الحكومة تهدف من وراء هذا القانون، تحجيم ظاهرة تعدد الزوجات للحد من الخلافات الزوجية التي صارت تهدد الاستقرار الأسري، في ظل استسهال الكثير من الرجال الزواج بثنائية وثالثة ورابعة بجهة أن الشرع الإسلامي يبيح ذلك، مع أن الظروف الاقتصادية والمعيشية لا تتيح لهم أن يكونوا مقدرين ماديا على الوفاء بالتزاماتهم العائلية.

تستعد اللجنة التشريعية بمجلس النواب المصري لمناقشة قانون الأحوال الشخصية المقدم من الحكومة، ويتضمن توقيع عقوبات على الزوج الذي يخفي زواجه الثاني عن شريكة حياته، ويشترط عليه إبلاغها والحصول على موافقتها كتابة قبل تفعيل عقد الزواج، مع موافقة الزوجة الثانية على الارتباط الرسمي به وهو متزوج من أخرى.

وتتيح القانون للزوجة، سواء الأولى أو الثانية، حق طلب الطلاق للضرر، ورفع دعوى قضائية للانفصال عن زوجها مع احتفاظها بكامل حقوقها من منقولات ونفقة وسكن لها ولأولادها، على أن يعاقب الرجل بالحبس مدة لا تزيد عن عام، أو بمعاقبته ماديا بغرامة تبدأ من 1200 دولار وتصل إلى 3 آلاف دولار في حالة ثبوت إخفاء زواجه.

وتعال العقوبة أيضا المازون الشرعي الذي يوقع عقد الزواج، في حال لم يلتزم بإخطار الزوجة الأولى بالزواج الثاني أو يتأخر في إبلاغها، ليكون لها حق التصرف وتقرير مصيرها، واختيار العلاقة التي تناسبها، بالاستمرار في الزواج أو طلب الطلاق، وعلى المازون أن يتحرى عن زواج الرجل لأول مرة أم أنه لم يسبق له الارتباط رسميا.

قال أحمد كريم، وهو زوجة في العقد الثالث من عمرها، إن لها صديقة علمت صدفه بان زوجها ارتبط بأخرى رسميا دون إبلاغها، وعندما طلبت الطلاق هددتها أسرتها بمقاطعتها وجرمانها من ميراثها وأبنائها وإبلاغها بأنها لن تكون لها عائلة، بدعوى أن طلاقها يعني خراب بيتها، ومن حق زوجها الزواج بباربعة حسب أحكام الشرع.

تعيش الزوجة في محافظة البحيرة شمال القاهرة، أي داخل بيئة يغلب عليها الطابع الريفي، وتحتمل للعادات والتقاليد والأعراف المجتمعية والطقوس الدينية.



إخفاء الزواج بثنائية يجيز عقوبة السجن

ولن تكون هناك جرأة عند الكثير من الرجال لطلب موافقة زوجاتهم الأوليات على الزواج الثاني، وبالتالي قد يكون الارتباط السري بوابة خفية للتحايل على القانون.

وأيدت أسماء عبد العليم، وهي استشارية في العلاقات الأسرية ذلك الرأي، بأنه لا بد من غلق الثغرات التي قد تغذي ظاهرة الزواج العرفي لسلبياته الكثيرة على الاستقرار الأسري، فهناك مشكلات في تسجيل الأبناء لرفض بعض الرجال الاعتراف بهم، ومنغصات أخرى مرتبطة بحقوق المرأة نفسها، لأنها لا تكون مسجلة عند الحكومة بأنها متزوجة من الأساس.

ولفتت إلى "ضرورة وجود عقوبات موازنة يتم فرضها على من يلجأ إلى الزواج السري للتوصل من الالتزام باستفتاء رأي شريكة حياته في الارتباط أكثر من مرة، إذا كانت هناك إرادة للوصول إلى علاقة أسرية لها قدسية ومحمنة من الانهيار، ولا يمكن إصلاح شيء ليكون ذلك مقدمة لانتشار ظاهرة أكثر سلبية داخل المجتمع، كنوع من التمرد على قانون الأحوال الشخصية".

والمساواة وتوافر الأسباب المقتنة لذلك، وعدم خداع أي زوجة. يقول هؤلاء، إنه أمام الضغوطات الاقتصادية التي طرأت على الأسر العربية، جراء جائحة كورونا، فلن يكون بوسع الكثير من الرجال أن تكون لديهم القدرة على الوفاء بالتزامات العائلية، والمساواة بين الزوجات، على المستويين المادي والعاطفي، وشرط المعرفة المسبقة، مطلوب لتعدد كل زوجة، هل ستتحمل الظروف المقبلة عليها أم لا.

وترفض بعض الأصوات الاعتراف بان موافقة الزوجة على ارتباط الرجل بأخرى، كترس المعدل الزوجي. لكن المعضلة في اشتراط القانون أن يكون طلب المرأة للطلاق قبل مرور عام على الزواج الثاني، وأغلب الرجال يلجأون إلى إرسال الخطاب بعناوين خاطئة، ويصدر حكم المحكمة لصالح الرجل بدعوى أنها بذلك قبلت بزواجه.

وترتبط مخاوف بعض المتحفظين على القانون، من أن التطبيق الحرفي لنصوصه يجعل من الزواج العرفي ظاهرة يصعب السيطرة عليها، لأن أغلب الزوجات لن يوافقن على الزواج بأخرى، ويصرن متخصصون في العلاقات الأسرية وبيعهما عن الهيمنة الدينية، دون إقرار قانون مدني في كل نصوصه، لأنه لا يمكن التحجج بالدستور في تكريس التعددية الزوجية تحت غطاء شرعي، رغم أن الإسلام رهن التعددية بشروط منها العدل

والمساواة وتوافر الأسباب المقتنة لذلك، وعدم خداع أي زوجة. يقول هؤلاء، إنه أمام الضغوطات الاقتصادية التي طرأت على الأسر العربية، جراء جائحة كورونا، فلن يكون بوسع الكثير من الرجال أن تكون لديهم القدرة على الوفاء بالتزامات العائلية، والمساواة بين الزوجات، على المستويين المادي والعاطفي، وشرط المعرفة المسبقة، مطلوب لتعدد كل زوجة، هل ستتحمل الظروف المقبلة عليها أم لا.

تشريع عصري

قال أحمد كريمه أستاذ الفقه بجامعة الأزهر لـ"العرب"، إن المؤسسة الدينية لا يمكن لها أن توافق على قانون يخالف الشرع، وليس من حق البرلمان تمرير نصوص ترتبط بنسب شرعية دون موافقة الأزهر وجهات الفتوى، باعتبار أن الدستور نص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ومن حق الرجل الزواج متى شاء طالما لديه القدرة والحق للقيام بذلك.

ويصر متخصصون في العلاقات الأسرية، أنه يصعب الوصول إلى تشريع عصري يحكم العلاقات الأسرية وبيعهما عن الهيمنة الدينية، دون إقرار قانون مدني في كل نصوصه، لأنه لا يمكن التحجج بالدستور في تكريس التعددية الزوجية تحت غطاء شرعي، رغم أن الإسلام رهن التعددية بشروط منها العدل

وسبق أن أصدرت دار الإفتاء المصرية قبل أسابيع قليلة، تحريما صريحا بان تكون هناك اشتراطات على الزوج قبل الارتباط بأخرى، سوى القدرة المادية والبصيرة، فينبذ بهم أبائهم وأمهاتهم إلى أخصائيي الأعصاب أو أطباء العيون كي يصفوا لأطفالهم المصابين بالخرف نظارات. لكن النظارات لا تنفع،

ويمكن البناء على ذلك، بأن القانون منصف للمرأة، لكن المستفيدة منه هي الزوجة التي تمتلك شجاعة استثنائية، ولديها قدرة التحمل على خسارة كل شيء، ومواجهة المجتمع والعائلة بجرأة، ومستعدة لفقدان بعض المكتسبات المادية نظير الحفاظ على كرامتها واستقلالية قرارها، لا أن تظل ذليلة منكسرة ومكرهة على القبول بالأمر الواقع.

لكن ما يثير مخاوف المنظمات النسائية، أن يرسل مجلس النواب قانون الأحوال الشخصية قبل أو بعد مناقشته إلى المؤسسة الدينية لإبداء الرأي في المسائل المرتبطة بالنواحي الشرعية، لأن الكثير من فقهاء وعلماء الدين هاجموا بعض نصوص القانون بضراوة، خاصة ما يرتبط باشتراط موافقة الزوجة للرجل على أن يتزوج من أخرى، باعتبار ذلك مخالفا للشرع.

ويبدو أن الحكومة تهدف من وراء هذا القانون، تحجيم ظاهرة تعدد الزوجات للحد من الخلافات الزوجية التي صارت تهدد الاستقرار الأسري، في ظل استسهال الكثير من الرجال الزواج بثنائية وثالثة ورابعة بجهة أن الشرع الإسلامي يبيح ذلك، مع أن الظروف الاقتصادية والمعيشية لا تتيح لهم أن يكونوا مقدرين ماديا على الوفاء بالتزاماتهم العائلية.

خرف الأطفال مرض يهدد حياتهم

دون جدوى. ويحتاج الأطباء عادة بين سنتين وأربع سنوات حتى يستطيعوا تفسير أعراض المرض الأولية بشكل صحيح.

وتتراوح أعمار الأطفال المصابين بالخرف عادة بين خمس وثمان سنوات، كما يقول الطبيب المتخصص في الأمراض العصبية والعضلية، فرانك شتير. في البداية لا تبدو عليهم أية أعراض ويظهر أنهم طبيعويون للغاية، ولكنهم فجأة يفقدون القدرة على الإبصار، فيذهب بهم أبائهم وأمهاتهم إلى أخصائيي الأعصاب أو أطباء العيون كي يصفوا لأطفالهم المصابين بالخرف نظارات. لكن النظارات لا تنفع،

ويؤكد الأطباء أن الخلايا المستقبلية للضوء في شبكية العين تموت أولا ثم تموت الخلايا العصبية تدريجيا في الدماغ، ومع مرور الوقت يعاني المرضى من مشاكل في البلع، فيرفضون حتى تناول الطعام لأنهم يخافون من ابتلاعهم بشكل غير صحيح.

ويواجه الآباء والأمهات مشكلة في اتخاذ قرار صعب للغاية، وهو إما بترك أبنوب التغذية يستمر في تزويد أطفالهم بالسوائل والمواد الغذائية أو نزعهم كي لا تطول مرحلة المرض ومن ثمة يفقدون أطفالهم.

دون جدوى. ويحتاج الأطباء عادة بين سنتين وأربع سنوات حتى يستطيعوا تفسير أعراض المرض الأولية بشكل صحيح.

وتتراوح أعمار الأطفال المصابين بالخرف عادة بين خمس وثمان سنوات، كما يقول الطبيب المتخصص في الأمراض العصبية والعضلية، فرانك شتير. في البداية لا تبدو عليهم أية أعراض ويظهر أنهم طبيعويون للغاية، ولكنهم فجأة يفقدون القدرة على الإبصار، فيذهب بهم أبائهم وأمهاتهم إلى أخصائيي الأعصاب أو أطباء العيون كي يصفوا لأطفالهم المصابين بالخرف نظارات. لكن النظارات لا تنفع،

ويؤكد الأطباء أن الخلايا المستقبلية للضوء في شبكية العين تموت أولا ثم تموت الخلايا العصبية تدريجيا في الدماغ، ومع مرور الوقت يعاني المرضى من مشاكل في البلع، فيرفضون حتى تناول الطعام لأنهم يخافون من ابتلاعهم بشكل غير صحيح.

ويواجه الآباء والأمهات مشكلة في اتخاذ قرار صعب للغاية، وهو إما بترك أبنوب التغذية يستمر في تزويد أطفالهم بالسوائل والمواد الغذائية أو نزعهم كي لا تطول مرحلة المرض ومن ثمة يفقدون أطفالهم.

ويبدو أن الحكومة تهدف من وراء هذا القانون، تحجيم ظاهرة تعدد الزوجات للحد من الخلافات الزوجية التي صارت تهدد الاستقرار الأسري، في ظل استسهال الكثير من الرجال الزواج بثنائية وثالثة ورابعة بجهة أن الشرع الإسلامي يبيح ذلك، مع أن الظروف الاقتصادية والمعيشية لا تتيح لهم أن يكونوا مقدرين ماديا على الوفاء بالتزاماتهم العائلية.

نصائح

كيف تواجه دمل الجفن



وقالت الرابطة الألمانية لأطباء العيون إن دمل الجفن هو التهاب يصيب الغدة الدهنية الموجودة على طرف الجفن بسبب البكتيريا، مشيرة إلى أنه يتسبب في احمرار العين والشعور بالمرح وحكة. وأضافت الرابطة أن دمل الجفن عادة ما يزول من تلقاء نفسه، مشيرة إلى إمكانية استعمال مرهم عيون يحتوي على مضاد حيوي لعلاجها، وفي حال المتابع الشديدة يمكن تعاطي أقراص دوائية.

وحذرت الرابطة من استعمال الوصفات التقليدية مثل ضمادات البايونج؛ نظرا إلى أنها قد تتسبب في حدوث استجابات تحسسية.

وقد يشفى دمل العين من تلقاء نفسه دون الحاجة لأي تدخل طبي. وعلى المريض تجنب محاولة الضغط على دمل العين لاستخراج محتوياته، كما يجب الحرص على غسل اليدين باستمرار والحفاظ على نظافتها جيدا.

جمال

بشرة الرجل تحتاج إلى كريمات عناية

وقالت خبيرة التجميل الألمانية بربريت هوير إن بشرة الرجل تختلف عن بشرة المرأة؛ لذا فهي تحتاج إلى كريمات عناية خاصة.

وأوضحت هوير أن بشرة الرجل تحتوي على غدد دهنية أكثر عددا ونشاطا، كما أن مسام البشرة لديه أكبر حجما؛ لذا غالبا ما تملئ بشرة الرجل إلى اللمعان في منطقة الأنف والجبين، كما أنها تميل إلى البثور والرؤوس السوداء. لذا ننصح خبيرة التجميل الألمانية الرجل باستعمال كريم عناية ذي نسبة دهون قليلة، وذلك لحماية البشرة من الجفاف وتحسين درجة مقاومتها من دون التسبب في زيادة الإفرازات الدهنية، التي تمهد الطريق لظهور الشوائب.

وإذا كانت البشرة تملئ إلى ظهور الشوائب، فينبغي على الرجل حينئذ استخدام مستحضرات الجل، التي تمتاز بتأثير مضاد للبكتيريا وتعمل على ضبط إفرازات الغدد الدهنية.



الأطفال المرضى بالخرف يضمرون تدريجيا حتى الموت